Journal of Humanitarian and Applied Sciences - مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
(رقم الإيداع المحلي 95 / 2020) - (ISSN: 2706- 9087) - (معامل التأثير العربي شهادة رقم: 472 - 2020)
كلية الآداب والعلوم قصر الأخيار - جـامعة المرقب
Volume 8 – Issue 15 المجلد 8 العدد 15

تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية قبل وبعد التحول للصيرفة الإسلامية باستخدام نموذج دوبونت (DuPont)

"دراسة تحليلية عن مصرف شمال أفريقيا"

د. أبوراوي عيسى قبقب

أستاذ مشارك في التمويل والمصارف، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا طرابلس.

aburawi.gabgub@academy.edu.ly

Received 25/04/2023	Accepted 15/05/2023

Abstract:
This study aimed to evaluate the financial performance of the Libyan commercial banks after the conversion to Islamic banking, and North Africa Bank was chosen as a sample of study. Dupont model used to evaluate the financial performance of the bank under study based on a number of indicators, which are: Rate of return on equity (ROE), Rate of return on assets (ROA), Equity multiplier (EM), Profit margin (PM), and Asset benefit (AU). The evaluation done on the period before the conversion to Islamic banking for the years (2010, 2011, 2012), and the period after conversion to Islamic banking for the years (2015, 2016, 2017) In order to identify the impact of this transformation on the performance of the bank. The study reached a basic conclusion, which is the acceptance of the main hypothesis of the research that there are differences in the financial performance of the bank between the period before and after the transformation according to the evaluation results using the five indicators of the study model, and that all indicators were in favor of the period after the transformation except for the asset utility index (AU) whose evaluation was in favor of the pre-transformation period.

Keywords: Financial performance, Convert to Islamic Banking, Dupont Model Indicators, Profit Margin, Equity Multiplier, Asset Utilisation.

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المإلى للمصارف التجارية الليبية بعد التحول للصيرفة الإسلامية، وتم اختيار مصرف شمال أفريقيا كعينة للدراسة. استخدمت الدراسة مؤشرات نموذج دوبونت (Dupont) لتقييم الأداء المالي والذي يعتمد على عدد من المؤشرات تتمثل في: معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، ومعدل العائد على الأصول (ROA)، ومضاعف حق الملكية (EM)، وهامش الربح (PM) ومنفعة الأصول (AU). وتم إجراء التقييم المالي للمصرف قيد الدراسة للفترة قبل التحول للصيرفة الإسلامية للسنوات (2010، 2011، 2012)، وللفترة بعد التحول للسنوات (2015، 2016، 2017) وذلك للتعرف على أثر هذا التحول على أداء المصرف، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها قبول الفرضية الرئيسة للبحث بأن هناك فروقات في الأداء المالي للمصرف بين الفترة قبل وبعد التحول وفقا لنتائج التقييم باستخدام مؤشرات نموذج الدراسة الخمسة، وأن كل المؤشرات كانت في صالح الفترة بعد التحول ما عدا مؤشر منفعة الأصول (AU) جاء تقييمه لصالح الفترة ما قبل التحول.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، التحول للصيرفة الإسلامية، مؤشرات نموذج دوبونت، هامش الربح، مضاعف الملكية، دوران الأصول.

الإطار العام للدراسة

المقدمة

تعتبر المصارف التجارية أهم المؤسسات التي تقوم بعمليات الوساطة المالية والتي تنتقل خلالها الموارد المالية من دوي الفائض (المودعين) إلى دوي العجز المالي (المقترضين). هذه الخدمات أو الوظائف تقدمها المؤسسات المالية خصوصاً المصرفية سعياً منها لتعظيم أرباحها. لذلك تقوم تلك المؤسسات بتقييم أدائها المالي لمعرفة مستوى نشاطها ومدى قدرتها على القيام بوظائفها بشكل متكامل وذلك سعياً منها المحافظة على عملائها الحاليين من جهة أو لجذب عملاء جد من جهة أخرى. بعد صدور القانون رقم (1) لسنة 2013م كان لزاماً على المصارف الليبية تقديم خدماتها وفق الشريعة الإسلامية وذلك بمنع التعامل بالفائدة المصرفية. تقوم هذه الدراسة بتقييم أداء المصرف قيد الدراسة (مصرف شمال أفريقيا) قبل وبعد عملية التحول والمقارنة بين الفترتين وذلك باستخدام نموذج دوبونت (Dupont) للتقييم المالي.

2.1 مشكلة الدراسة

يعد صدور القانون رقم (1) لسنة 2013م بشأن التعامل وفق الشريعة الإسلامية والتي ترتكز على منع التعامل بالفائدة المصرفية تغيير كلي لنوع الخدمات التي تقدمها المصارف الليبية. عليه، فإن المصارف الليبية ركزت على تقديم خدماتها بعيداً عن المعاملات الربوية. هذه الدراسة ارتكزت على تحليل الأداء المالي لمصرف شمال افريقيا قبل التحول للصيرفة الإسلامية وبعد التحول وإجراء مقارنة بين كلتا الفترتين وذلك باستخدام نموذج دوبونت (Dupont) لتقييم الأداء المالي، وبذلك تم صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

ما مدى تأثير التحول للصيرفة الإسلامية على الأداء المالي لمصرف شمال أفريقيا؟

3.1 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعريف بمفهوم ومؤشرات والية تطبيق معيار دوبونت (Dupont) لتقييم الأداء المالي.
2. التعرف على تقييم وضع المصرف قبل وبعد التحول للصيرفة الإسلامية والمقارنة بين الفترتين باستخدام مؤشرات معيار دوبونت (Dupont).
3. إبداء بعض التوصيات من خلال نتائج تقييم الأداء المالي للمصرف قيد الدراسة بعد التحول إلى الصيرفة الإسلامية.

4.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة إثراء المكتبة العلمية بموضوع تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية وأهميته وذلك من خلال استخدام نموذج دوبونت (Dupont). أيضاً المساهمة في تحليل الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية والمتمثلة في عينة الدراسة (مصرف شمال أفريقيا) لمحاولة الخروج ببعض النتائج والتوصيات.

5.1 فرضيات الدراسة

من خلال مشكلة الدراسة، وأهدافها، تم صياغة فرضيات الدراسة في شكل فرضية رئيسة وخمس فرضيات فرعية على النحو التالي:

H0 الفرضية الرئيسة: يوجد فروق في الأداء المالي للمصرف قبل وبعد التحول للصيرفة الإسلامية باستخدام مؤشرات نموذج دوبونت (Dupont).

H01 الفرضية الفرعية الأولى: هناك فروق في معدل العائد على الملكية (ROE) للفترة قبل وبعد التحول.

H02 الفرضية الفرعية الثانية: هناك فروق في معدل العائد على الأصول (ROA) للفترة قبل وبعد التحول.

H03 الفرضية الفرعية الثالثة: هناك فروق في مضاعف حقوق الملكية (EM) للفترة قبل وبعد التحول.

H04 الفرضية الفرعية الرابعة: هناك فروق في هامش الربح (PM) للفترة قبل وبعد التحول.

H05 الفرضية الفرعية الخامسة: هناك فروق في معدل منفعة الأصول (AU) للفترة قبل وبعد التحول.

6.1 منهج الدراسة

تم استخدام المنهج التحليلي من خلال تقييم الأداء المالي للمصرف قيد الدراسة قبل وبعد التحول للصيرفة الإسلامية، وذلك بتحليل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية للمصرف باستخدام مؤشرات نموذج دوبونت (Dupont) لتقييم الأداء المالي.

7.1 مصادر جمع البيانات

اعتمدت الدراسة في الجانب النظري على الكتب والدوريات والمؤتمرات والندوات المختصة في موضوع الدراسة بالإضافة إلى الاعتماد على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت). أما الجانب التطبيقي للدراسة فقد اعتمد على القوائم المالية للمصرف قيد الدراسة.

8.1 الدراسات السابقة

1. دراسة عجرود، (2020)، بعنوان: قياس الأداء المصرفي وفق نموذج Dupont ونموذج العائد على الاستثمار المقارنة بين البنك الوطني الجزائري (BNA) وسوسيتي جنرال الجزائر (SGA) خلال الفترة (2016 – 2018).

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المصرفي لمصرف تجاري وطني يتبع للقطاع العام ومصرف تجاري آخر أجنبي يتبع للقطاع الخاص والمقارنة بين المصرفين خلال الفترة بين 2016 – 2018. قامت الدراسة بدراسة مدى الاختلاف في الأداء المصرفي بين البنك الوطني الجزائري وبنك سوسيتي جنرال الجزائر. اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة وذلك باستخدام نماذج قياس الأداء حيث تم التركيز على نموذج العائد على حقوق الملكية. تناولت الدراسة تحليل لميزانيات وجداول حسابات النتائج للمصرفين. باستخدام نموذج دوبونت Dupont والعائد على الاستثمار توصلت الدراسة إلى أن هناك اختلاف في الأداء المصرفي بين المصرفين وهذا الاختلاف في صالح البنك الوطني الجزائري. كما توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات تمثلت في ضرورة التنويع في المحفظة المالية، إدخال التكنولوجيا للمصارف التجارية لمواكبة التطورات التي يشهدها العالم، محاولة إدخال تكنولوجيا الاتصالات، وأوصت الدراسة أيضاً إلى ضرورة تدعيم عملية الإفصاح والشفافية في المصارف من خلال نشر البيانات والمعلومات المالية والمصرفية.

2. دراسة كرومي، (2022)، بعنوان: تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج DuPont المعدل لعينة من البنوك الجزائرية الخاصة.

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء المصارف التجارية الجزائرية النشطة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2019 وذلك باستخدام نموذج دوبونت المعدل. تم تجميع بيانات عدد سبع مصارف تجارية خاصة وتحليلها بواسطة نموذج معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الأصول، ومضاعف حق الملكية، ومعدل هامش الربح، ومعدل منفعة الأصول، مع مقارنة

أداء المصارف السبعة باستخدام متوسط معدلات المؤشرات المذكورة سلفاً. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج تمثلت في أن هناك تفاوت في المؤشرات على مستوى المصارف قيد الدراسة وأن معدل العائد على حقوق الملكية المسجل للبنوك يعود بدرجة كبيره إلى مضاعف حق الملكية وبدرجة أقل إلى العائد على الأصول.

3. دراسة Al-Khoury & Others، (2022) بعنوان: Financial Performance for Arab Bank using DuPont Analysis 2000-2021.

هدفت الدراسة إلى قياس الأداء المالي لأشهر المصارف الأردنية وأكثرها ربحية والمتمثل في البنك العربي. قامت الدراسة بتحليل الأداء المالي للمصرف باستخدام تحليل دوبونت (DePont) للتحليل المالي للعائد على حقوق الملكية خلال الفترة 2000-2021. ثم استخدام البيانات الثانوية الخاصة بالمصرف قيد الدراسة للحصول على البيانات المالية والمعلومات من خلال تحليل التقارير السنوية. توصلت الدراسة إلى نتيجة أن المصرف قيد الدراسة (البنك العربي) حافظ على استقراره لفترة عقدين من الزمن مع تقلبات طفيفة في معدل العائد على حقوق الملكية بالرغم من الأزمات المالية العالمية وازمة الكورونا (Covid 19). من ناحية أخرى، أشارت الدراسة إلى وجود ثبات في معدل مضاعف حق الملكية.

4. دراسة **Nwuba & Others**, (2021) بعنوان: Decomposition of Banks Return on Equity Using DuPont Model: Evidence from the Nigerian Banking Industry

هدفت الدراسة إلى تحليل العائد على حقوق الملكية للمصارف باستخدام تحليل دوبونت. طبقت الدراسة على عينه من عشر مصارف نيجيرية في الفترة بين 2009 – 2918. ثم استخدام نموذج دوبونت المعدل لقياس العائد على حقوق الملكية (ROE) للبنوك قيد الدراسة. أظهرت النتائج أن هامش الربح الصافي هو المكون الوحيد الذي أثر بشكل كبير على العائد على حقوق الملكية للمصارف قيد الدراسة. كما أظهرت الدراسة أن المصارف ذات الربحية الضعيفة لديها نسب عالية جداً من النفقات التشغيلية (مصاريف التشغيل) مقارنة بصافي الدخل التشغيلي، مما أدى إلى انخفاض في صافي الدخل والذي أدى بدوره إلى انخفاض في العائد على حقوق الملكية. أوصت الدراسة بان تستمر المصارف النيجيرية في تحسين صافي هامش الفائدة من خلال الحفاظ على ميزانية عمومية فعاله تتكون مطلوباتها من ودائع منخفضة التكاليف وأصولها من قروض ذات أسعار فائدة جيده، ايضاً تحسين عائدات المصارف الأقل ربحيه من خلال التنويع في مصادر الدخل الأعلى ربحية، وإدارة حكيمة لمصروفات التشغيل.

9.1 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

جاءت هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة فيما يخص موضوع الدراسة ألا وهو استخدام نموذج دوبونت (DePont)لتقييم الأداء المالي لمؤسسات مصرفيه، إلا أنها تميزت عن الدراسات السابقة في أنها درست البيئة الليبية في كونها تناولت تقييم الأداء المالي لأحد المصارف التجارية الليبية، في حين تناولت الدراسات السابقة بيئات لدول أخرى منها مصارف عاملة في البيئة الجزائرية، ومصارف عاملة في البيئة الأردنية ومصارف عاملة في البيئة النيجيرية.

الجانب النظري للدراسة

1.2 مفهوم تقييم الأداء المالي

يعتبر مصطلح تقييم الأداء المالي من المصطلحات الشائعة الاستخدام سوى بين البحاث أو متخذي القرار في المؤسسات وذلك لأهميته في الوقوف على الأداء الفعلي لتلك المؤسسات مقارنةً بما هو مخطط له لتسهيل عملية التقويم في الحالات التي يستوجب

فيها ذلك وهي الحالات التي يوجد بها انحرافات عن ماهو مرسوم. عليه، عرف الأداء المالي على أنه " عملية القياس الكمي لمتغير معين، ووضعه في صيغة رقم أو عدد أو نسبة مئوية" (بن بوزيد، 2017: 15).

كما عرف جرمان، (2021: 20) تقييم الأداء المالي على أنه "عملية فحص دقيق للأداء المالي المحقق من قبل المؤسسة خلال سنة مإلاية واحدة او عدة سنوات ومعرفة ما إذا تحقق ما هو مرجوا ومخطط له في البداية، وهو عملية قياس وتحليل وتقويم الوضع المالي للمؤسسة، اي اكتشاف الانحرافات المتسببة في النتائج السلبية ومحاولة معالجتها وتجنب الوقوع فيها مستقبلاً".
أيضاً، تعرف عملية تقييم الأداء المالي على أنها "تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية على ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مإلاية معينة، حيث تهتم بتحقق الأهداف المخططة والمحددة مسبقا، بالإضافة إلى قياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو رأسمإلاية" (عزوزة، 2017: 84).

كما عرف بن مالفي & ميلود، (2020: 10)، تقييم الأداء المالي على أنه "عملية تحليلية متواصلة للمعطيات المالية وذلك من خلال دراسة القوائم المالية – ميزانية، جدول حسابات، النتائج– للتعرف على مدى الكفاءة في توظيف الودائع في الاستثمارات التي تحقق أرباحا، وتوضيح إيرادات ونفقات البنك".

2.2. أهمية عملية تقييم الأداء المالي

تتمثل أهمية عميلة تقييم الأداء المالي في الآتي: - (الشيخ، 2008: 3)

أ. التعرف على قدرة المؤسسة في الحصول على الأموال بكفاءة واستثمار تلك الأموال في نشاطات اقتصادية لغرض الحصول على أرباح مجزية.

ب. مساعدة المؤسسة في التخطيط المالي للمصرف.

ج. الوقوف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة.

د. معرفة مدى فعالية السياسات المتبعة من قبل المؤسسة.

ه. التعرف على قدرة المؤسسة بالتوسع في أنشطتها.

و. التعرف على مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المخطط لها.

ز. الحصول على معلومات تبنى عليها قرارات سليمة بعيداً من اتخاذ القرارات باستخدام أساليب التخمين وعدم التأكد.

3.2. أهداف تقييم الأداء المالي

تهدف عملية تقييم الأداء إلى تحقيق الآتي: - (الكرخي، 2010: 32)

1. اكتشاف نقاط الخلل والضعف في نشاط المؤسسة وتحديد أسبابها بغرض وضع حلول مناسبة لها.
2. تحديد المستويات الإدارية المسئولة عن الخلل والضعف الناتج في المؤسسة.
3. تحديد كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة لديها لتحقيق أعلى عائد بأقل تكاليف.
4. تحديد المدى الدي وصلت إليه المؤسسة في إنجاز خططها.
5. المساعدة في تعديل الخطط المستقبلية للمؤسسة لتجنب نقاط الضعف والخلل في تلك الخطط.

4.2. خطوات تقييم الأداء المالي

تنقسم خطوات تقييم الأداء إلى عدد من المراحل تتمثل في الآتي: - (زيدي، 2016: 4)

1. مرحلة التخطيط المالي: تتم هذه المرحلة من خلال تحديد الأهداف ومستويات الأداء يليها جمع المعلومات الضرورية.

2. مرحلة تحليل البيانات: ويتم في هذه المرحلة تحليل للبيانات التي تم جمعها في المرحلة السابقة للحصول على النتائج.

3. مرحلة تقييم النتائج ومقارنتها: هذه المرحلة يتم فيها تقييم النتائج ومقارنتها بالخطط والأهداف المرسومة لمعرفة مدى تحقيق تلك الخطط والأهداف.

4. مرحلة ما بعد المقارنة: وفيها يتم دراسة أسباب النجاح والعمل على تطويرها أو الفشل والعمل على تصحيح تلك الانحرافات ومعالجتها.

5.2. أنواع تقييم الأداء المالي

هناك عدد من الأنواع لتقييم الأداء المالي تتمثل في الآتي: (الكريخي، 2006: 43)

أ. تقييم الأداء المخطط: يتمثل هذا النوع من التقييم في معرفة المدى الدي توصلت له المؤسسة في تحقيق أهدافها المخطط لها ويتم ذلك بالمقارنة بين السياسات المخطط لها والنتائج التي تم تحقيقها.

ب. تقييم الأداء الفعلي: ويتمثل هذا النوع من التقييم في عملية تقييم فعالية وكفاءة المؤسسة في أداء أنشطتها.

ج. تقييم الأداء المعياري: ويتم ذلك عن طريق مقارنة جميع الأنشطة المحققة للمؤسسة فعلياً مع هو مخطط له.

د. تقييم الأداء العام: وهو تقييم أداء جميع الأنشطة في الوحدات الاقتصادية بشكل شامل ويتم ذلك باستخدام المؤشرات والنسب المالية لقياس مستوى كل نشاط مع المقارنة بينها مع وضع التقويم المناسب للانحرافات في الخطط المرسومة لكل نشاط.

6.2. مصادر معلومات تقييم الأداء المالي

تتمثل مصادر الحصول على المعلومات للقيام بوظيفة تقييم الأداء المالي للمؤسسات في المصادر الداخلية وهي المعلومات المتحصل عليها من داخل المؤسسة، أو المصادر الخارجية وهي المعلومات المتحصل عليه من البيئة الخارجية للمؤسسة أي البيانات من خارج المؤسسة. تنقسم مصادر معلومات تقييم الأداء المالي إلى المصادر الآتية: (السامرائي؛ الزعبي، 2005)

1. المصادر الأولية: وهي تلك البيانات التي يتم تجميعها وتجهيزها عند الطلب، وتتمثل في المصادر الميدانية لجمع البيانات كالملاحظة الشخصية والاستقصاء والتجربة.

2. المصادر الثانوية: وتتمثل في البيانات التي تم تجميعها وتجهيزها مسبقاً، ومن بين هذه المصادر المراجع والكتب والدوريات التي تم إعدادها من قبل جهات خارجيه (خارج المؤسسة).

3. بنوك المعلومات: تتمثل في أماكن تجميع المعلومات وتخزينها حسب نوعها والفئة التي تنتمي لها تلك المعلومات بحيث يمكن الاستفادة منها عند الحاجة إليها.

4. الانترنت: تعرف بالشبكة المعلوماتية وهي وسيلة تربط الأفراد والمؤسسات المتواجدين في أماكن مختلفة بحيث جعلت العالم قرية واحدة. تعتبر شبكة الانترنت وسيلة متطورة تمد الجميع (أفراد ومؤسسات) بالمعلومات والبيانات مع إمكانية الإجابة على معظم الأسئلة التي تواجههم لتخفيض الوقت والجهد.

7.2. مفهوم نموذج دوبونت للتحليل المالي

يعتبر نموذج دوبونت من النماذج المهمة التي يستخدمها المحللون الماليون في تقييم الأداء المالي للمؤسسات وخصوصاً المالية. تم استخدام نموذج دوبونت في بدايات القرن العشرين من قبل أحد مهندسي شركة دوبونت الأمريكية (Dupont

Corporation) يدعى F. Donaldson Brown، ويتمثل هذا النموذج في دراسة العلاقة بين الربحية ومعدل العائد على حقوق الملكية. عليه فإن نموذج دوبونت يعطي مؤشر للأداء المالي للمؤسسة عن الفترة قيد الدراسة (بلجيلإلى، 2021: 53).

ولتقييم الأداء المالي للمصارف باستخدام نموذج دوبونت يتم استخدام عدد من النسب المالية تتمثل في الآتي: (كرومي، 2022: 39-44)

1. العائد على حقوق الملكية (ROE): يقيس هذا المعدل مدى قدرة المصرف على تحقيق العائد المناسب لحقوق الملكية. ويتم قياس هذا العائد بقسمة صافي الدخل على حقوق الملكية، ويقاس هذا العائد بالمعادلة الآتي:

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل / حقوق الملكية

2. العائد على الأصول (ROA): يتم استخدام هذا المعدل لقياس مدى قدرة المصرف في توليد الأرباح جراء استخدام موجوداته. وبذلك فإن المصارف الأحسن أداء هي التي ولدت عائداً على الأصول لا يقل عن 1.5%. يتم قياس هذا المعدل بقسمة صافي الدخل على اجمإلى الأصول.

العائد على الأصول = صافي الدخل / إجمالي الأصول

3. مضاعف حق الملكية (EM): يقيس هذا المؤشر عدد المرات التي تغطي فيه الأصول لحقوق الملكية، ويتم قياس هدا المؤشر بقسمة إجمإلى الأصول على حقوق الملكية.

مضاعف حق الملكية = إجمالي الأصول / حقوق الملكية

4. هامش الربح (PM): يبين هذا المؤشر مدى فاعلية المصرف في تحقيق عائد بأقل التكاليف. فهو يعكس مقدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب. ويتم قياس هذا المؤشر عن طريق قسمة صافي الدخل على الإيرادات.

هامش الربح = صافي الدخل / الإيرادات

5. منفعة الأصول (AU): هذا المؤشر يبين مدى قدرة المصرف على استغلال موجوداته لأقصى حد ممكن بهدف تحقيق أعلى الإيرادات (قدرة الدينار الواحد من الأصول على تحقيق إيرادات المصرف). ويتم قياس هذا المؤشر بقسمة إجمالي الإيرادات على إجمالي الأصول.

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

الجانب العملي للدراسة

1.3. نبذه عن مصرف شمال أفريقيا

مصرف شمال أفريقيا هو أحد المصارف التجارية العاملة في ليبيا والذي تم إنشاءه بموجب قرار مصرف ليبيا المركزي في سنة 2001 بشأن تعديل فروع المؤسسة الأهلية المصرفية وذلك بغرض الالتزام بمعايير (بازل 1) الخاصة بالصناعة المصرفية. يمنح ذلك القرار الحرية للمصارف الأهلية في الاستقلال عن المؤسسة الأهلية بشرط توافر معايير الصناعة المصرفية المطلوبة بشأن كفاية رأس المال، أو اندماج أحد الفروع مع فروع آخري كي تؤدي عملية الاندماج إلى تحقيق ذلك المعيار. في سنة 2006 تم اندماج عدد (40) مصرفاً من المصارف التابعة للمؤسسة الأهلية المصرفية وتم دمجها كمصرف واحد سمي بمصرف شمال

أفريقيا. امتلك المصرف المركزي جزءاً من مصرف شمال أفريقيا وثم طرح حصة الدولة في الفروع التي انفصلت عن المؤسسة الأهلية للاكتتاب العام لتصبح فيما بعد مصارف خاصة (دليل المصارف التجارية سنة 2020).

عمل مصرف شمال أفريقيا على التوسع في تقديم خدماته في كامل أنحاء ليبيا حتى أصبح يمتلك فروع ووكالات وصل عددها إلى (61) فرع ووكالة مع السعي لفتح فروع جديدة. بلغ رأس مال مصرف شمال أفريقيا (300) مليون دينار ليبي، ويقوم المصرف بتقديم خدماته بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تحرم التعامل بالفائدة المصرفية (https://nab.ly/about-us).

تحليل الأداء المالي للمصرف

اختبار فرضيات الدراسة

H01 الفرضية الفرعية الأولى: هناك فروق في معدل العائد على الملكية (ROE) للفترة قبل وبعد التحول.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

الجدول 1.2. معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

السنوات / المعدل	سنوات قبل التحول				سنوات بعد التحول			
	2010	2011	2012	المتوسط	2015	2016	2017	المتوسط
ROE	0.0022	0.2575-	0.0094	0.0820-	0.0305-	0.0262	0.0151	0.0036

من الجدول السابق (1.2) نلاحظ أن أعلى نسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية حيث سجلت في السنوات قبل التحول للصيرفة الإسلامية كانت في سنة 2012 بنسبة (0.0094)، في حين كانت اقل نسبة سجلت في سنه 2011 حيث بلغت نسبة خسارة (-0.2575) ويرجع ذلك إلى تكبد المصرف لخسائر، كما سجلت سنة 2010 مانسبته (0.0022).

أما فيما يخص السنوات بعد التحول للصيرفة الإسلامية فيلاحظ من الجدول رقم (1.2) أن سنة 2016 سجلت أعلى نسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية حيث بلغت (0.0262)، أما أقل نسبة كانت في سنة 2015 بنسبه (-0.0305) ويرجع ذلك إلى تكبد المصرف لخسائر، وسجلت سنة 2017 مانسبته (0.0151).

بالمقارنة بين سنوات الدراسة (السنوات قبل التحول مع السنوات بعد التحول) لمصرف شمال أفريقيا باستخدام المتوسط الحسابي لمعدل العائد على حقوق الملكية تبين أن السنوات بعد التحول سجلت نتائج أفضل حيث حققت عوائد ناتجة عن استخدام حقوق الملكية وكان المتوسط الحسابي لمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) لتلك السنوات (0.0036). أما المتوسط الحسابي لمعدل العائد على حقوق الملكية للسنوات قبل التحول بلغ (-0.0820) وهو ناتج عن عدم قدرة المصرف على تحقيق الأرباح بسبب ارتفاع النفقات وانخفاض الإيرادات، وهذا يؤكد صحة الفرضية الفرعية الأولى H01: بأن هناك فروق في معدل العائد على الملكية (ROE) للفترة قبل وبعد التحول. وكانت النتائج لصالح الفترة ما بعد التحول للصيرفة الإسلامية.

H02 الفرضية الفرعية الثانية: هناك فروق في معدل العائد على الأصول (ROA) للفترة قبل وبعد التحول.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معدل العائد على الأصول (ROA)

الجدول 2.2. معدل العائد على الأصول (ROA)

السنوات / المعدل	سنوات قبل التحول				سنوات بعد التحول			
	2010	2011	2012	المتوسط	2015	2016	2017	المتوسط
ROA	0.0005	0.0363-	0.0014	0.0115-	0.0037-	0.0024	0.0011	0.0001-

يشير الجدول رقم (2.2) إلى أن أعلى نسبة لمعدل العائد على الأصول (ROE) للسنوات قبل تحول مصرف شمال أفريقيا للصيرفة الإسلامية كانت (0.0014) في 2012، أما أقل نسبة فكانت في سنة 2011 حيث سجلت مانسبته (-0.0363) ويرجع ذلك إلى تكبد المصرف لخسائر، أما سنه 2010 سجلت مانسبته (0.0005).

من ناحية آخرى، يشير الجدول (2.2) إلى ان أعلى نسبة لمعدل العائد على الأصول (ROE) للسنوات بعد تحول المصرف قيد الدراسة إلى الصيرفة الإسلامية كانت (0.0024) لسنة 2016، في حين كانت أقل نسبة سجلت في سنة 2015 بنسبة (0.0037-) ويرجع ذلك إلى تكبد المصرف لخسائر في تلك السنة. أما سنة 2017 فكانت نسبة العائد على الأصول (0.0011).

ولاختبار فرضية الدراسة الرابعة تمت مقارنة بين نتائج تحليل العائد على الأصول بين فترتي الدراسة باستخدام المتوسط الحسابي وتبين أن قدرة المصرف قيد الدراسة في توليد الدخل باستخدام موجوداته في كلا الفترتين (قبل وبعد التحول) لم تكن جيدة حيث أن متوسط العائد يدل على تحقق متوسط خسارة للفترة قبل التحول كان (-0.0115)، وللفترة بعد التحول كان (0.0001)، إلا أن الخسارة لعائد الأصول كانت الأقل لصالح الفترة بعد التحول مما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الثانية H02 بوجود فروقات في معدل العائد على الأصول لفترتي الدراسة قبل وبعد التحول.

H03 الفرضية الفرعية الثالثة: هناك فروق في مضاعف حقوق الملكية (EM) للفترة قبل وبعد التحول.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام مؤشر مضاعف حق الملكية (EM)

الجدول 3.2. مضاعف حق الملكية (EM)

السنوات / المعدل	سنوات قبل التحول				سنوات بعد التحول			
	2010	2011	2012	المتوسط	2015	2016	2017	المتوسط
EM	4.5658	7.0859	9.2020	6.9512	8.2573	10.8390	13.9412	11.0125

الجدول رقم (3.2) يشير إلى أن معدل مضاعف حق الملكية للسنوات قبل التحول للصيرفة الإسلامية عن المصرف قيد الدراسة والذي يقيس عدد المرات التي تغطي فيه الأصول لحقوق الملكية سجلت أعلى معدل في سنة 2012 وكانت بمعدل (9.2020)، أما أقل معدل كان (4.5658) في سنة 2010، وسنة 2011 سجلت معدل (7.0859).

أما فيما يخص معدل مضاعف حق الملكية للسنوات بعد التحول للصيرفة الإسلامية عن المصرف قيد الدراسة فقد أشار الجدول السابق (3.2) إلى أن أعلى معدل هي (13.9412) كان في سنة 2017، في حين كان أدنى معدل هو (8.2573) في سنة 2015، أما سنة 2016 فقد سجلت معدل قيمته (10.8390).

ولاختبار فرضية الدراسة الفرعية الثالثة تم حساب الوسط الحسابي لمضاعف حق الملكية للمصرف قيد الدراسة للسنوات ما قبل التحول والسنوات بعد التحول واتضح من خلال نتائج التحليل أن عدد المرات التي تغطي فيها الأصول لحقوق الملكية في السنوات بعد التحول للصيرفة الإسلامية أعلى منها في السنوات قبل التحول للصيرفة الإسلامية. حيث سجلت السنوات بعد التحول (2015، 2016، 2017) متوسط قيمته (11.0125)، أما السنوات ما قبل التحول (2010، 2011، 2012) فقد سجلت متوسط قيمته (6.9512). وهذا يؤكد صحة فرضية الدراسة الفرعية الثالثة H03 بوجود فروق في مؤشر مضاعف الملكية بين فترتي الدراسة وكان لصالح الأداء للفترة بعد التحول، عليه فYنه يعتبر مؤشر جيد لقيام المصرف بجذب الودائع وزيادة مصادر تمويله الخارجية والذي يضاعف من عائد الملكية في حالة تحقيق الارباح.

H04 الفرضية الفرعية الرابعة: هناك فروق في هامش الربح (PM) للفترة قبل وبعد التحول.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام مؤشر هامش الربح (PM)

الجدول 4.2. هامش الربح (PM)

السنوات / المعدل	سنوات قبل التحول				سنوات بعد التحول			
	2010	2011	2012	المتوسط	2015	2016	2017	المتوسط
PM	0.0251	3.4841-	0.0736	0.1285-	0.2836-	0.1716	0.1001	0.0040-

يشير الجدول السابق (4.2) إلى أن هامش الربح (PM) للمصرف قيد الدراسة في السنوات قبل التحول إلى الصيرفة الإسلامية قد سجل أعلى معدل في سنه 2012 بمعدل (0.0736)، أما أقل معدل فكان (-3.4841) في سنه 2011 وهو ما يشير إلى تكبد المصرف لخسائر ناتجه عن عدم مقدرة المصرف في تحقيق عوائد بأقل تكإلىف. أما سنة 2010 فقد كانت قيمة معدل هامش الربح (0.0251).

من ناحية آخرى، فقد أشار الجدول (4.2) أن السنوات بعد تحول مصرف شمال أفريقيا إلى تقديم خدماته حسب الشريعة الإسلامية قد سجل أعلى معدل لهامش الربح كان في سنة 2016 بمعدل (0.1716)، أما أدنى معدل فقد كان (-0.2836) في سنة 2015. أيضاً، فإن معدل هامش الربح لسنة 2017 كان بمعدل (0.1001) وهو يشير إلى انخفاض المعدل عن السنة التي قبلها نتيجة انخفاض حجم إيرادات المصرف الناتجة عن ارتفاع النفقات.

ولاختبار الفرضية الفرعية الرابعة تم حساب الوسط الحسابي لمعدل هامش الربح لسنوات الدراسة عن مصرف شمال أفريقيا حيث تبين أن فترتي الدراسة المتمثلتين في الفترة قبل التحول للصيرفة الإسلامية (2010، 2011، 2012) والفترة بعد التحول للصيرفة الإسلامية (2015، 2016، 2017) قد سجلتا انخفاض في المعدل ويعود ذلك إلى عدم قدرة المصرف قيد الدراسة إلى تحقيق عائدات عن طريق تخفيض حجم النفقات. حيث كان متوسط معدل هامش الربح للسنوات بعد التحول (-0.0040) وهو أقل من متوسط معدل هامش الربح للسنوات قبل التحول (-0.1285) وهذا يدل على أن المصرف قيد

الدراسة حقق عوائد أفضل نسبياً في السنوات بعد التحول عن السنوات قبل التحول وهذا يؤكد صحة فرضية الدراسة الفرعية الرابعة H04 بوجود فروق في مؤشر هامش الربح للفترة قبل وبعد التحول. مع الإشارة إلى أن كلا الفترتين (قبل وبعد التحول) كان متوسط هامش الربح بالسالب وهو إشارة إلى عدم قدرة المصرف على تخفيض نفقاته وتنويع وزيادة إيراداته لتحقيق الأرباح.

H05 الفرضية الفرعية الخامسة: هناك فروق في معدل منفعة الأصول (AU) للفترة قبل وبعد التحول. لاختبار هذه الفرضية تم استخدام مؤشر منفعة الأصول (AU)

الجدول 5.2. منفعة الأصول (AU)

السنوات / المعدل	سنوات قبل التحول				سنوات بعد التحول			
	2010	2011	2012	المتوسط	2015	2016	2017	المتوسط
(AU)	0.0195	0.0104	0.0195	0.0165	0.0130	0.0141	0.0108	0.0126

من الجدول السابق (5.2) يلاحظ أن مؤشر منفعة الأصول (EU) والذي يشير إلى مدى قدرة المصرف قيد الدراسة على استغلال اصوله لتحقيق الإيرادات في السنوات قبل التحول للصيرفة الإسلامية قد سجل أعلى معدل في السنوات 2010، 2012 بمعدلات متساوية بلغت (0.0195) لكل منهما. أما سنة 2011 فقد بلغ معدل منفعة الأصول (0.0104).

أما فيما يخص الفترة بعد التحول للصيرفة الإسلامية للمصرف قيد الدراسة فقد سجل أعلى معدل لمنفعة الأصول في سنة 2016 بمعدل (0.0141)، تليها سنة 2015 بمعدل (0.0130)، أما سنة 2017 فقد انخفض معدل منفعة الأصول حيث سجل ما مقداره (0.0108) وهو المؤشر الأضعف مقارنة بالسنوات بعد التحول وتعتبر كل النسب متدنية مقارنة بحجم الأصول التي يمتلكها المصرف.

ومن خلال حساب المتوسط الحسابي لمعدل منفعة الأصول لفترتي الدراسة (فترة قبل التحول وفترة بعد التحول) والمشار إليه بالجدول رقم (5.2) تبين أن أداء المصرف في استغلال أصوله لتحقيق عوائد أعلى كانت أفضل في السنوات قبل التحول للصيرفة الإسلامية، حيث كان متوسط منفعة الأصول لتلك السنوات (2010، 2011، 2012) ما مقداره (0.0165). أما معدل منفعة الأصول في السنوات بعد التحول للصيرفة الإسلامية (2015، 2016، 2017) فقد كان بمتوسط (0.0126)، وهذا يؤكد صحة فرضية الدراسة الفرعية الخامسة H05 التي تؤكد وجود فروق في منفعة الأصول وكانت لصالح الفترة ما قبل التحول والذي نستنتج منه أن تشغيل الأصول لتوليد الإيرادات كان أفضل قبل التحول للصيرفة الإسلامية.

H0 الفرضية الرئيسة: يوجد فروق في الأداء المالي للمصرف قبل وبعد التحول للصيرفة الإسلامية باستخدام مؤشرات نموذج دوبونت (Dupont).

من خلال نتائج التحليلات السابقة والتي تم من خلالها اختبار الفرضيات الفرعية والتي أثبتت نتائج اختبارها بإثبات صحة كل الفرضيات الفرعية الخامسة لمؤشرات نموذج الدراسة لتقييم الأداء المالي والذي نستنتج منه اثبات الفرضية الرئيسة للدراسة H0 والتي تستند على وجود فروق في الأداء المالي للمصرف محل الدراسة للفترة ما قبل وما بعد التحول من خلال استخدام مؤشرات نموذج دوبونت (Dupont).

النتائج والتوصيات

1.4. النتائج

من التحليل السابق يمكن صياغة النتائج التالية:

1. أن هناك فروق في الأداء المالي للمصرف قيد الدراسة وفقاً لمؤشرات نموذج دوبونت (Dupont) مما يدلل على تأثر الأداء المالي للمصرف بالتحول للصيرفة الإسلامية.
2. أن كل الفروق في الأداء المالي كانت لصالح الفترة بعد التحول ما عدا مؤشر منفعة الأصول (AU) الذي كان أفضل في الفترة ما قبل التحول بمتوسط (0.0165)، وفق نتائج الجدول (5.2).
3. تعرض العائد على الأصول (ROA) لمتوسط خسارة خلال فترة الدراسة وان كانت بعد التحول أقل خسارة الا أن التقييم العام يدل على ضعف تشغيل الأصول وانخفاض الإيرادات خلال الفترة وفق نتائج التحليل الوضحة بالجدول رقم (2.2).
4. ضعف معدل العائد على الملكية نتيجة انخفاض هامش الربح خلال كامل فترة الدراسة ما قبل وبعد التحول وان حقق عائد ضئيل نسبيا بعد التحول.
5. تعرض هامش الربح لمتوسط خسارة خلال كامل الفترة وهذا يعد من أهم العوامل الحاسمة في تحسين باقي المؤشرات، بسبب عدم القدرة على توليد الأرباح الناتجة عن ضعف إدارة المصرف لنفقاته ورفع قيمة وتنويع عائداته في الفترتين بالرغم من وجود تحسن بسيط في أداء المصرف في الفترة بعد التحول وفق نتائج الجدول رقم (4.2).
6. انخفاض منفعة الأصول (UA) وفق نتائج الجدول (5.2) والذي يقاس بمعدل دوران الأصول مما يدل على ضعف تشغيل الأصول وضعف إجمالي الإيرادات المحققة منها بعد التحول.

2.4. التوصيات

من النتائج أعلاه توصلت الدراسة إلى التوصيات التالية:

1. ضرورة قيام المصرف بإدارة نفقاته بشكل اقتصادي بما يتوافق مع نمو أعماله واستثماراته، والعمل على خفض نفقاته المادية وفقاً للحجم الأمثل لتحقيق أرباح ملائمة.
2. ضرورة قيام المصرف بتنويع المنتجات المصرفية الإسلامية والخدمات المقدمة لتنويع وتعظيم الإيرادات.
3. العمل على جذب العملاء لإيداع أموالهم بالمصرف بما يدعم مضاعف الملكية ويعظم العائد على الملكية للاستفادة من الأرباح المحققة.
4. إدارة تخطيط أصول المصرف بتنويع الاستثمارات والتمويلات بما يعظم من تشغيل الأصول والتخلص من الأصول غير العاملة ان وجدت لزيادة منفعة الأصول وتعظيم العائد عليها.
5. ضرورة قيام المصرف قيد الدراسة بمعالجة بند عجز اندماج المصارف الأهلية المدرج بميزانيته منذ تأسيسه والمقدر بمبلغ (150 مليون دينار) والذي يحدث تشوه في بيانات وأعمال المصرف.
6. أصبحت الحاجة ماسة لفتح سوق التداول بالسوق المالي الليبي للسماح لشركات الأعمال والمال ومن بينها المصارف في تنويع استثماراتهم وتنويع الإيرادات من إدارة الأصول المالية والمحافظ الاستثمارية.

7. ضرورة قيام المصرف المركزي بإلزام المصارف بأقفال ميزانياتها وقوائمها المالية في الوقت المحدد حتى يمكن تقييم ادائها بشكل واقعي ومستمر، حيث يتضح اعتماد الميزانيات بعد مرور عدة سنوات على انقضائها.

8. ضرورة اتباع مبدا الإفصاح والشفافية بعرض بيانات المصارف بمواقعها الإلكترونية لتكون متاحة لجمهور المتعاملين مما يعطي المجال للحكم على الأداء والدفع بتحسين ادارتها بشكل مناسب.

قائمة المراجع

- الكرخي مجيد جعفر، 2010، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.
- الشيخ فهمي مصطفى، 2008، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين.
- ابن مالفي عبد الجليل & ميلود عبيد جمال الدين، 2020، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري لولاية عين تموشنت، رسالة ماجستير، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية.
- بلجيلالي فتحية، 2021، تقييم الكفاءة التشغيلية للبنوك التجارية باستخدام نظام دوبونت، دراسة حالة البنوك الجزائرية 2015-2018، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 60، العدد 20.
- جرمان دنيا، 2021، دور نموذج Dupont في تقييم الأداء المالي للمؤسسة: دراسة حالة بمؤسسة ملبنة الكاهنة أم البواقي، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
- دليل المصارف التجارية، 2020، مصرف ليبيا المركزي.
- زيدي ناريمان، 2016، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة مقارنة بين البنك الوطني الجزائري وبنك الخليج الجزائر (2009-2014)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير.
- عجرود سارة، 2020، قياس الأداء المصرفي وفق نموذج Dupont ونموذج العائد على الاستثمار المقارنة بين البنك الوطني الجزائري BNA وسوسيتي جنرال الجزائر SGA خلال الفترة (2016 – 2018)، ماجستير منشورة، المركز الجامعي عبدالحفيظ بوالصوف، ميله، الجزائر.
- عزوزة أماني، 2017، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة (2008-2013)، دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية الماليزية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 04، المجلد 1.
- كرومي أسيه، 2022، تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج Dupont المعدل لعينة من البنوك الجزائرية، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد 09، العدد 02.
- مجيد محمود الكرخي، 2006، تقويم الأداء باستخدام النسب، دار المناهج، عمان.

11. Almazari Ahmed Arif, 2012, Financial Performance Analysis of the Jordanian Arab Bank by Using the DuPont System of Financial Analysis, International Journal of Economics and Finance Vol. 4, No. 4; April 2012.

12. **Emeka Nwuba; Alexander Omankhanlen; Godswill Osuma, 2021,** Decomposition of Banks Return on Equity Using DuPont Model: Evidence from the Nigerian Banking Industry, Journal of Legal, Ethical and Regulatory Issues, Vol: 21, Issue: 1S.
13. www. https://nab.ly/about-us. 04.04.2023, 11:30pm